كما أثبتت تجربة الصراع المرير أهمية استعادة التضامن العربي، وأظهرت وجود مقدّمات حقيقية وايجابية لتحقيق هذا الهدف الضروري من أجل تأمين السلام العادل لصالح شعبنا وأمتنا، وجميع القوى الدولية المعنيّة بتحقيق الاستقرار في المنطقة. ان التضامن العربي يحمي الامن الوطني والاقليمي، ويخدم مصلحة السلام الدولي والحل العادل للصراع في المنطقة، كما يوفّر مقوّمات الصمود ويؤمن الدعم الضروري لشعبنا في أقصى الظروف التي يمر بها لمواجهة سياسة العدوان والبطش وانتهاك أقدس مقدساتنا الاسلامية والمسيحية في قدسنا الشريف وجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وسيواصل شعبنا مواجهاته على الصعد كافة والميادين والجبهات، وفي أرضنا المحتلة وعلى طاولة المفاوضات، وفي الصمود والتصدي لمؤامرات العدو كافة وألاعيبه ومناوارته.

وتؤكد المنظمة، في هذا الصدد، على تقديرها الكبير للمواقف التي عبّر عنه عدد من الدول الشقيقة في دعم واسناد صمود شعبنا وحقوقه، ولمواجهة أساليب الحصار والتضييق والتجويع التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي. وسوف تواصل جهودها من أجل تعزيز التنسيق والعمل المشترك بين الدول العربية المشاركة في عملية السلام، انطلاقاً من حرصها جميعها على تأمين الحل الشامل على جميع الجبهات، وعلى حماية المصالح والحقوق العربية والفلسطينية.

وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية شعبنا المجاهد العظيم، وكل مناضلي الانتفاضة البواسل الى المزيد من الوحدة، ورصّ الصفوف، واحباط رهان الأعداء للمساس بهذه الوحدة، والى استمرار تأمين الدعم التام لوفدنا الفلسطيني في مواصلة دوره النضالي والكفاحي على جبهة المفاوضات، والى مواصلة طريق النضال والجهاد بكل الامكانيات حتى يتأمن لشعبنا النصر المؤزر، وما النصر الاّ من عند الله وإنْ تنصروا الله ينصركم ويثبّت أقدامكم.

[نقلاً عن وفا، تونس، ٢٣/٤/١٩٩٣]

◇
◇ ◇

الوفود العربية: استئناف المفاوضات الثنائية

[مقتطفات من البيان الختامي لوزراء خارجية فلسطين وسوريا ولبنان والاردن الذي أُصدر بعد اجتماعهم التنسيقي في دمشق في الفترة من ١٦ الى ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٩٣].

اولاً: تؤكد الاطراف العربية تمسّكها بالتضامن والتنسيق الكاملين انطلاقاً من ايمانها بوحدة المصير وأهمية الموقف العربي الموحّد، ومساهمة منها في تحقيق هدف إقامة سلام مشرف عادل وشامل في المنطقة.

ثانياً: تجدّد الاطراف العربية المشاركة في عملية السلام تأكيد التزامها بهدف إقامة السلام العادل والشامل على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨ القاضيين بانسحاب اسرائيل من [على] جميع الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وقرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيل دون قيد أو شرط من [على] الاراضي اللبنانية، كما تجدّد التزامها بالحل الشامل على جميع الجبهات، بالنسبة لجميع الأطراف.

ثالثاً: تدين الوفود المشاركة الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الاراضي اللبنانية، كما تدين سياسة الاستيطان والابعاد والممارسات الاسرائيلية اللاانسانية في بقية الاراضي العربية المحتلة مثل نسف البيوت وقتل المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، وفرض العزل والحصار على القدس والضفة